مدير مديرية الريدة وقصيعر العميد محمد الجريري في لقاء مع «الأمناء»:

استعادة (١٥٠٠) أرضية ضمن حملة مكافحة الاستيلاء على المصالح العامة

«الأمناء» لقاء/ فرج سالم:

أكد مدير مديرية الريدة وقصيعر العميد محمد سعيد الجريري استمرار حملة إزالة العشوائيات والاستحداثات وعمليات الاستيلاء على المصالح العامة.

وأشار إلى أن السلطة المحلية اتجهت نحو تفعيل الشراكة المجتمعية مع الشخصيات الاجتماعية والقبلية والمدنية والمجالس الخدمية والمؤسسات والملتقيات التطوعية بالمديرية واستطاعت أن تزيح «1500» قطعة أرض ضمن حملة إزالة العشوائيات والاستحداثات وعمليات الاستيلاء على المصالح العامة إضافة إلى إزالة العشوائيات والاستحداثات من الشوارع العامة والفرعية.

وأوضح الجريري، في لقاء مع «الأمناء» قائلا: «منذُ أن تسلّمنا المديرية تركزت أول أولويات العمل على الأمن والكهرباء ولقد تجاوزنا فيما يخص الأمن بالقضاء على أكثر الأشياء مقلقة للمواطنين والسلامة العامة وهي ظاهرة إطلاق النار بنسبة 95%». منوهاً إلى هذا العمل نفذ بإسهامات مجتمعية من الأعيان والشخصيات الاجتماعية والمجالس الخدمية والمؤسسات والملتقيات التطوعية والإعلاميين وكان التفاف كبيرة جداً حول السلطة المحلية من قبل مواطني هذه المديرية وخاصةً الشخصيات الاجتماعية والقبلية والمدنية وأنجزنا كثير من الأعمال منها فيما يخص جانب الكهرباء من خلال المتابعات الحثيثة وتعاون مؤسسة الكهرباء بتوجيهات من محافظ حضرموت من خلال زيارته للمديرية واطّلاعه عن كثب على المديرية وأهميتها من ناحية استراتيجية وجغرافياً واقتصادياً ومن مكانة موقعها الجغرافي المهم الذي يقع على حدود محافظة المهرة آخر مديرية في الساحل الشرقي من حضرموت وأكبر مديرية على مستوى المحافظة».

وأشار إلى أن مشاريع كثيرة أنجزت تركزت بدايتها على ملف الأمن والكهرباء، مؤكداً تجاوز مشكلة الكهرباء في فترة وجيزة بقد الإمكان من خلال المتابعات المستمرة.

وعن مخاوف انتشار المخدرات بين أوساط المجتمع، ومشكلة الاختلافات المرورية التي تحدث في الشوارع بالمديرية، وظاهرة إطلاق النار المقلقة عبّر الجريري عن أسفه من انتشار المخدرات في الفترة السابقة وأوضح أنه تم اتخاذ القرارات الصارمة بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات بأمن المحافظة وإدارة أمن المديرية من خلال لقاءات مع مدير إدارة المكافحة وتم الزج بالكثير ممن يتعاطى أو يروج للمخدرات بالسجن لينال العقوبات القانونية بشأن ذلك.

وأكد على عمل عمليات مشتركة بالمديرية مع إدارة الأمن وخفر السواحل والمقاومة الشعبية التي نعتبرها مقاومة مجتمعية، وأبلغنا الإعلاميين والمنتديات ومنظمات المجتمع المدني وطلبنا منهم التعاون في القضاء على هذه الظاهرة والإبلاغ عن كل من يتعاطى أو يروج، مشيراً إلى أنه تم صرف أرضية لبناء فيها فرع لإدارة مكافحة المخدرات موجهاً نداءه لتجار المديرية الذي هم تجار المحافظة بالتكرم ببناء هذا المبنى المهم.

وفيما يخص ظاهرة إطلاق النار أشار إلى السيطرة عليها بنسبة 95% ويتم اتخاذ الإجراءات مع كل من تجاوز قرار المنع بفرض عقوبة مالية قدرها عشرون ألف ريال مع الحجز وفي حالة التكرار يتم مصادرة السلاح، منوهاً إلى أنه تم تكليف المنتديات بالإبلاغ عن كل من يتجاوز القرار بحكم أن المديرية مساحة كبيرة من رأس باغشوة إلى حدود المهرة والأمن لا يستطيع أن يغطي تلك المساحة، مشيداً بكفاءة مدير الأمن بالمديرية الرائد أحمد الجمحي الذي يبذل جهودا جبارة وطاقمه الأمني في ضبط الكثير من الجرائم وخاصةً الجرائم المتعلقة بترويج وتعاطي المخدرات رغم شحة الإمكانيات، متمنياً من وكيل وزارة الداخلية مدير أمن حضرموت بدعم الأمن في المديرية وتفعيل قسم المرور بزيادة القوة الأمنية كما وجه المحافظ بتعزيز الأمن بـ 30 فرد لتفعيل قسم المرور نظراً لسعة مساحة المديرية.

كما أشار إلى أن المديرية بحاجة إلى الدعم في مجال مكافحة الحرائق ومطافي وإنشاء مركز لمكافحة المخدرات.

مشاريع تنموية واستثمارية وتجارية وسياحية

وقال العميد الجريري: «بفضل الشراكة المجتمعية والنخبة المشقاصية التي نعمل معها لدينا مشاريع كثيرة خصوصا بعد زيارة الأخ المحافظ على مستوى الثروة السمكية والصيادين أكثر من أربعة مشاريع ثلاثة منها تتبع منظمات دولية في مراكز الإنزال بقصيعر القرين - الخيصة - ماركيت قصيعر وهي مشاريع نوعية وأيضا في مشاريع استراتيجية مهمة في الطرقات وهي سلفتة خط (مهينم - عسد الجبل) ذلك الوادي الذي يحتاج عناية نظراً للكثافة السكانية فيه وهو الوادي الوحيد الذي لم تدخله الطريق، فعندنا طريق وادي بدش قد تم إدخال له الطريق والكهرباء وأيضا وادي شخاوي شغالين في إدخال الطريق لكن واجهتنا بعض الإعاقات وإن شاء الله سنتغلب عليها. وفيما يخص المجال الاستثماري عندنا مشاريع عدة وأهمها مشروع كورنيش الريدة - قصيعر على طول 20 كيلو متر تبرع لها مكتب تسهيل حضرموت لرجال الأعمال الشيخ مبارك باعبود لوضع الدراسات لذلك الكورنيش وكذلك عندنا مشروع الاستزراع السمكي بطول حوالي 2 كيلو متر وعرض ما يقارب 800 متر وكذلك مشروع تربية الدواجن واثنين مواقع تجارية على مدخل مدينة الريدة الشرقية مع أننا معنا أكثر من موقع تجاري وسنبحث عن موقع آخر في مدينة قصيعر موقع تجاري، عندنا منطقة (10 × 10) كيلو منطقة كبيرة جداً في آخر لقاء مع الأخ المحافظ والأخ الوكيل اتفقنا على أن يتم وضع الدراسات والتخطيط لها على أن تكون منطقة صناعية حديثة مصدرة سواء كانت لتعليب الأسماك أو المعلبات الأخرى والمنتجعات البحرية بشكل عام وستكون هناك جامعة تعليمية تكون مرتبطة بهذه المنطقة الصناعية من ناحية التطبيق وستكون هناك مدينة سكانية وفي ظل هذا المشروع سيكون لنا تواصل مع المستثمرين، وفي ما يخص المشاريع التجارية سيتم قبل رمضان تنفيذ سوق الريدة الشرقية النموذجية وهي تُعد أكبر سوق في حضرموت تبنتها المؤسسة الاقتصادية بموجب توجيهات الأخ المحافظ وسيتم إدارة هذا السوق بشكل منظم وسيتم التخلص من عشوائيات أكشاك الخضروات وباعة الأسماك والمواشي وغيرها التي تخلق ازدحاما وإرباكا حتى على المشهد الأمني وليس على حركة السير فقط. وعلى مستوى مشاريع الشباب عندنا مشروع منشأة نادي قصيعر الرياضية قد تم اعتماد المرحلة الأولى قريبا سيتم بدء العمل فيه وأيضا منشأة نادي الريدة الرياضية تجري دراسات تحسين وتأهيل المنشأ وعندما تكتمل كامل دراسات المهندسين ستتقدم للمحافظ، نحن نحمل على عام 2021 عام التنمية وكل المشاريع التي وضعنها لها الدراسات تتحقق بدينا أولاً بعملية الدراسات لأنه لا يمكن أن ينجح أي مشروع إلا وتستند له دراسة، وعن المشاريع المتعثرة لسنوات نسعى في إنجازها مثل المعهد التقني وهذا المشروع يعتبر المشروع الأول على مستوى المديريات الشرقية بدأ يتحرك العمل في إنجازه والحمد لله في جلستنا مع المحافظ والمقاولين تم الاتفاق على بدء العمل، وفيما يتعلق بالصعوبات والعوائق التي واجهة سير العمل لم نلقَ أي صعوبات بفضل حماس المواطنين وأكبر عمل كنا نعتقد أنه سيكون صعب هو الاستيلاء على المصالح العامة وعلى المتنفسات وبدأناها منذ شهرين وصارت شيئا طبيعيا ولا زلنا إلى الآن مستمرين فيها بمساندة المواطنين والآن الأخ المحافظ وجه لنا بشيول للمديرية وهذا سيخفف من عناء المبالغ الكبيرة التي كنا نصرفها لاستجار شيول، ونقول الحملة مستمرة بنجاح ووراها سند شعبي كبيرة ومن هنا أنا أشكر أبناء المديرية على مساندتهم».

تنفيذ مشاريع

وأشار العميد الجريري إلى «بدء عملية تنفيذ بعض المشاريع التي وضع المحافظ حجر الأساس لها وبقية المشاريع تم تنفيذ إجراءاتها الإدارية، الآن نحن في مرحلة تنفيذ الكهرباء على ثلاثة مشاريع تم التوجيه على 6 مولدات باقي نقلها من موقعها واتخاذ إجراءاتها الإدارية وهذا يعتبر إنجازها، وسوق السمك تكاد تكون منفذة ونحن على أمل بأن في عام 2021 سيتم تنفيذها منها مشروع خيري وهو مشروع غسيل الكلى هذا مشروع ضخم جداً وإنساني وسيخفف من معاناة المرضى وتبنت هذا المشروع مؤسسة كويتية وهم متابعون لنا لطلب بعض المعلومات وسينفذون هذا المشروع عندما تستكمل المعلومات والدراسات التي يريدوها بتكلفة تصل إلى 300 ألف دولار تقريبا، وفيما يتعلق بزيارة المكلا نحن وجهنا دعوة للمنتديات الشبابية والمجالس الخدمية والمؤسسات والإعلاميين وجمعناهم بلجنة تنسيقية ومن اللجنة التنسيقية استخلصنا أفكار ونقدر نتواصل مع المنتديات والمؤسسات والمجالس والإعلاميين بدون صعوبة في فترة وجيزة وفي أي وقت من خلال اللجنة التنسيقية، ونفتح على بابها وعلى ضوئها لقاءات أسبوعية لمتابعة أوضاع المديرية وتم تشكيل لجان لمتابعة جوانب الخدمات والمشاريع تتكون من مجموعة من أشخاص إضافة إلى مرافق إعلامي ومعهم مدير الإدارة المحلية لمتابعة الخدمات وكان أول تحرك للجنة متابعة الكهرباء والطرق وبعض الخدمات وشملت الزيارة متابعة ملف الكهرباء وطريق مهينم - عسد الجبل وشملت بعض المشاريع الأخرى، وكانت زيارة ناجحة وأقول خلصنا ما نريد أن نحققه وخاصة في مجال الكهرباء وطريق مهينم - عسد الجبل ومنشأة قصيعر والريدة الرياضية وكورنيش قصيعر».

وعن أزمة الغاز والكهرباء، لفت الجريري إلى أن «أزمة الغاز أزمة عامة وهي خارجة عن إرادة السلطة المحلية بالمديرية مثلها مثل أزمة الوقود وهي أزمات عامة ولكن السلطة المحلية متواصلة مع جهات ذات العلاقة فيما يتعلق بالأزمات». وفيما يخص الكهرباء قال: «لدينا في الريدة وقصيعر 9 مولدات شغالة وسوف تغطي 24 ساعة لكن المشكلة تكمن بالوقود مخصص وقود الكهرباء قليل جداً ويأتي في الأسبوع مرتان السبت والأربعاء وهو ما لم يجعل الكهرباء أن تغطي باستمرار ما في أيدينا سنعمله وما هو خارج إيراداتنا سنتابع فيه، أبلغنا الإعلاميين وقلنا لهم بالحرف الواضح شدّوا على أي شخصًا سواءً مدير عام أو مدير غاز أو غيره استهدفوه مباشرة وأنا أتحمل المسؤولية وما يترتب على ذلك».

وعن مخصص كميات المحروقات بالمحطات قال: «المحروقات أزمتها عامةً وكبيرة ولا نعلم من وراءها ولكن كل جمعيات الصيادين تقدموا بطلباتهم ورفعناها إلى شركة النفط واعتمدوا لهم لكنني أوجه نداء إلى الصيادين والجمعيات السمكية بمعلومات تشير إلى التصرف ببعض مخصص الوقود إذا كان هذا الكلام صحيح فعليه أن يمنع يستفيدوا منه الصيادين بدلاً من ذلك».

وعن الأبخرة الدخانية المتصاعدة بالقرب من التجمعات السكنية بيّن الجريري أن: «مشكلة القمامة من أكبر المعضلات فأن تركت القمامة شكى المواطنين وأن حرق القمامة شكى جيران المنطقة».

وبالنسبة لمقلب قمامة الريدة الشرقية قال: «تم حل المشكلة ما تبقى إلا مقلب قمامة قصيعر وقد كلفنا مدير صندوق النظافة يشكل لجنة من الأهالي المجاورين لمقلب القمامة مع جهات ذات العلاقة ويحددوا مقلب بعيد من التجمعات لأن المقلب الحالي مؤدي جداً للمواطنين وخاصةً لسكان منطقة المنازح فيجب أن يطلع من هذه المنطقة ويأخذ إلى مكان بعيد خالي من التجمعات ونحن شكلنا لجنة ومنتظرين الحل الأنسب لهذه المشكلة بخصوص الموقع الحالي أنا قلقان منه جداً بل فعلاً شكوى الناس شكوى حقيقة ويترتب عليها أمراض وغيرها حلينا مشكلة الريدة وسنحل مشكلة قصيعر، وعن الحميات المنتشرة نزلت إلى المستشفى وفعلاً في حميات وأكدوا لي بأنها في هذه الأوقات تتكاثر ولكن نحن خوفنا يكمن في الأمراض الخطيرة سريعة الانتشار مثل فيروس كورونا فأنا جلست مع مدير المستشفى وتنقلت في الأقسام وأبلغت إدارة المستشفى بأن أي شخص غير قادر وما عنده فلوس نحن سنتكفل بذلك نحن سنساعد العسكر والعمال وكافة المواطنين وأن لا يردوا أي شخصا لا يمتلك المال فمن لا يستطيع أن يشتري العلاج يتم تحويله إلى المدير العام ونحن مستعدين أن ندفع له».

وتحدث عن ضعف المكاتب التنفيذية ودورها الضعيف قائلا: «الضعف جاء عندنا بأن أكثر مدراء الإدارات متعاقدين ثانيا المتقاعدين كل ما تخلى خانة تفرغ هذه الخانة فأنا لما أمسكت بزمام أمور المديرية حصلت الإدارات غير منضبطة بالدوام وتجاوزناه والكل الآن يداوم واكتشفنا خلل في الطاقم الموجود بالإدارات وبعضها يوجد فيها قليل عاملين لكن الآن المحافظ وجه لنا وخاصةً الإدارات الإيرادية بكل إدارة ثلاثة أشخاص ونحن تعاقدنا داخليا مع مجموعة من الكفاءة وحتى المتقاعدين والآن شغالين في الواجبات والتأمينات والضرائب وعندنا فريق من الضرائب وإدارة الضرائب فعلت المكتب وارسلت لجنة خاصة ومشرف لتحصيل الضرائب لأن أكثر من سنين كان التعامل بالزهد ليس بحسب النظام والقانون لكن الآن جاءت اللجنة ونحن منتظرين خلال هذا الشهر او الشهر القادم بأن تدفع للمديرية لا يقل عن 150 مليون يجب أن تدفع ضرائب للمديرية».

إيرادات القطاع السمكي

وقال الجريري: «للأسف الشديد إن مديرية الريدة وقصيعر تُعد من أغنى المديريات ولكن الجمعيات السمكية لا زالت رافضة أن تنفذ ما وجه به المحافظ وهو تخصيص 1% من إيرادات التعاونيات والجمعيات السمكية إلى السلطة المحلية»، مشيراً إلى أن المديرية بها شريحة كبيرة من الصيادين من داخلها وخارجها يقدر نسبة الصيادين الذين من خارج المديرية وخاصةً من أبناء محافظة الحديدة 800 شخص»، منوهاً إلى أخذ تجربة من الصومال الذي يدفع لها صيادي بلادنا مبالغ باهظة الثمن تصل إلى حد أربعة ألف دولار، موجهاً نداءه إلى الصيادين والجمعيات والتعاونيات السمكية وهيئة المصائد بتنفيذ ما وجه به المحافظ بما يسم بالنهوض بالمديرية».

وأشار إلى انه «سبق وقد أصدر توجيهات بشأن عمل صندوق يشكل لهذا الصندوق مندوبين من المذكورين أدناه إضافة إلى المجالس الخدمية، لتخصيص ضريبة تخدم بها المديرية من الإيرادات السمكية لكن للأسف لم يتم الاستجابة لتلك التوجيهات».

رسالة

ووجه العميد الجريري رسالة إلى الدور السلبي للجمعيات السمكية موضحا في سياق رسالته بأن «على الجمعيات السمكية أن يعرفوا بأن إنتاج هذه البحر والمديرية وأهلها هم شركاء معهم فيجب أن يكون وفق معايير».

وقال: «عندنا مشروع الايراد المشترك موجود في كل المديرية وتوجيهات المحافظ الـ 1% بتنفيذ فالمديرية الآن غير مستفيدة إلا من المخلفات فقط لكن الآن عندنا منظمة المانيا ستبدأ العمل في إزالة كافة الأماكن بموقع الإنزال السمكي بالقرين إضافة إلى عمل موقع مثل الميناء على نموذج أوروبي من حيث النظافة والاستقبال ولكن على الجمعيات أن يستوعبوا بأننا قريبين من العالم، فأنا عندما جيت لموقع الإنزال بالقرين لقيت الوضع مزري للغاية وحاولنا نقلل من الأوساخ لدرجة اتفقنا مع الجمعيات من أجل النظافة لكن لم تكن على مستوى عالٍ لذلك عليهم أن يبذلون جهدًا أكثر».